

الأرضية القانونية للاقتصاد المعرفي (الرقمي) في الجزائر ودوره في تشجيع المقاولاتية

The legal ground for the knowledge (digital) economy in Algeria and its role in promoting entrepreneurship

د/عائشة عبد الحميد

أستاذة محاضرة، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف -الجزائر

Email: malekcaroma23@gmail.com

المخلص:

لا تزال الجزائر تتذيل الترتيب العالمي في مؤشر الخدمات المعلوماتية والاتصال، لأن الاقتصاد الرقمي مرتبط بوجود مجتمع معرفي، وبات لزاما الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المعرفي، المرتبة أساسا بمجتمع المعلومات الذي يستند إلى تكنولوجيا المعلومات وإقامة مؤسسات ناشئة مبنية على نظام المقاولاتية من خلال دعم المشاريع (الشبابية الناشئة، حيث تساهم النظم المعلوماتية وشبكات الانترنت في توفير الظروف الضرورية لبروز اقتصاد المعرفة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، المعلوماتية، نظام الحاضنات، المؤسسات الناشئة، الاقتصاد الرقمي.

Abstract :

Algeria remains at the bottom of the global ranking in the index of information and communication services, because the digital economy is linked to the existence of a knowledge society, and the transition from the traditional economy to the knowledge economy, essentially arranged by the information society that is based on information technology and the establishment of emerging institutions based on the entrepreneurial system, is imperative. During the support of emerging youth projects, where information systems and internet networks contribute to providing the necessary conditions for the emergence of a knowledge economy.

key words: _Knowledge economy, informatics, incubator system, emerging institutions, digital economy.

مقدمة:

إن انفتاح المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و أهمية المعرفة في التكيف مع الأوضاع العالمية ، نظرا للأزمات المتواصلة التي عرفتها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بدءا من مرحلة التسيير الذاتي ، وصولا إلى مرحلة الإصلاحات ، و ما صاحبها من إعادة هيكلة و استقلالية المؤسسات ، و التي لم تكن في مستوى الطموحات و لم تكن كافية لتحقيق الأهداف المسطرة ، حيث بقيت هذه المؤسسات تعاني من سلبيات المراحل السابقة ، و سعيها من المشرع الجزائري لتدارك هذه الوضعية و مواكبة التطورات العالمية ، تم الدخول في صميم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، خاصة مع فتح مجال للخصخصة و محاولة الانتقال لاقتصاد السوق بغرض الانفتاح الاقتصادي ، لكن المؤسسات الجزائرية وجدت نفسها مرة أخرى أمام تحديات جديدة تفرض عليها جملة من القيود التي تشكل ضرورة التكيف معها ، منها المنافسة العالمية و التحديات التكنولوجية.

حيث يقوم اقتصاد المعرفة على المعلومات العلمية (المعرفة) التي تساعد في العملية الإنتاجية و خلق قيمة مضافة إليه.

فكيف عالج المشرع الجزائري المقاولاتية و اقتصاد المعرفة في ظل تكنولوجيا المعلومات ؟ و إلى أي مدى وفق المشرع الجزائري في تبني الاقتصاد الرقمي ، و تفعيله ؟ قانونيا و تشريعيا؟.

أولا : نظام المقاولاتية و الاقتصاد المعرفي في الجزائر :

حيث تعتبر ظاهرة المقاولاتية جديدة نسبيا في الجزائر ، ذات الارتباط الوثيق بالنظام الرأسمالي منذ بواكره الأولى .

و قد بدأ الاهتمام بالمقاولاتية في الجزائر بعد تبني إستراتيجية جديدة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي فرضت نفسها كضغوطات قوانين السوق للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، و عليه جاء الاهتمام بالقطاع الخاص و تشجيعه بغرض الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق المبني على المبادرة الخاصة^(١) من أجل تحقيق تنمية شاملة أساسها المورد البشري المؤهل .

فالمقاربة الاقتصادية المقاولاتية تهتم أساسا بالجانب العملي لإنشاء المؤسسة الجديدة في تركيز كبير على الابتكار و المراحل المختلفة لإنجاح المشروع المقاولاتي .

نظرا لما للقطاع الخاص من دور في الديناميكية الاقتصادية في نظام الاقتصاد الحر ، عملت الجزائر على إيجاد ترسانة قانونية و إجراءات تشجيعية متعلقة خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و قد تم في فترة ما إنشاء وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و ترقية الاستثمار (MI.PME.PI)^(٢) إن النظام المقاولاتي في الجزائر يعتبر آلية التمويل المصغر سواء كان بصفة مباشرة نجد مثلا ANSEJ ، CNAC ، ANGEM أو غيرها مباشرة نجد على سبيل المثال ، صندوق ضمان القروض التي تم وضعها من طرف الدولة الجزائرية لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، بالإضافة إلى نظام المقاولاتية ، كما أن تطور المعلوماتية لا يرتبط فقط بأداء هيئات و برامج الدعم ، و لكن كذلك مدى توفر روح و ثقافة المقاولاتية لدى المجتمع ، و التي ما يلاحظ عليها في الجزائر هو انخفاض مستواها.

تكمن أهمية الدراسة في إطار إبراز الدور الفعال لبرامج الدعم المقاولاتي و دورها في خلق مناصب شغل اقتصادية ، باعتبارها أداة محركة للاقتصاد الوطني ، التي تم وضعها من طرف الدولة الجزائرية لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و إبراز ما توصلت إليه الجزائر في مجال إنشاء حاضنات الأعمال .

و لكن علينا إبراز بعض المصطلحات التي لها صلة بالموضوع :

- ١- **المقاولاتية** : لقد عرفها المشرع الجزائري المقولة ، من خلال نص المادة ٤٥٩ من القانون المدني على أنها^(٣) : عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يضع شيئاً أو أن يؤدي عملاً مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر .
فهي إذن عبارة عن نظام أحد أسسه هي المخرجات المتمثلة في المؤسسة ، و أن أغلب المؤسسات التي يقوم بها المقاولون بإنشائها هي عبارة عن مؤسسات صغيرة أو متوسطة^(٤).
- ٢- **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** : عرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية كالآتي : هي مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات ، تشغل من ١ إلى ٢٠٠ شخصا ، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (٢) دينار ، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها ٥٠٠ مليون دينار و تستوفي معايير الاستقلالية^(٥) ، و قد اهتمت الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تطبيقها برامج إصلاحية تنموية^(٦)
و هي تنشط في عدة قطاعات اقتصادية ، إلا أنه يغلب عليها الطابع الخدماتي، البناء و الأشغال العمومية ، فبسبب ضعف هذه المؤسسات فإنها تبحث عن القطاعات التي يكون فيها تحكم و مراقبة لمختلف تشريعات العمل و كذا المنافسة لا تكون فيها شديدة ، و هذا ما يفسر التوجه الكبير لهذين القطاعين.
وبالرغم من احتلالها حيزا مميذا في الأدبيات الاقتصادية و السياسية ، و بالرغم من وجود خطاب سياسي لترقيتها تجسد من خلال وزارة لهذا الغرض، و بالرغم من الجهود المبذولة لتطوير هذا القطاع، إلا أن إنشاء هذه المؤسسات لا يزال يلقي العديد من الصعوبات و العراقيل^(٧) .
- ٣- **المؤسسات العائلية أو الشراكات العائلية** : تضاعف عددها في القرن التاسع عشر ، و هي على الأغلب متوسطة أو صغيرة ، ذات أسهم أو مسؤولية محدودة ، بالإضافة إلى ذلك فإنها ذات رؤوس أموال صغيرة^(٨) و هذا النوع من المؤسسات أو الشركات يتألف من أفراد عائلة واحدة .
و هي شركات أو مؤسسات غير مدرجة ، مساهمها من عائلة واحدة^(٩) ، يشرف على إدارة هذا النوع أحد أو بعض أفراد العائلة .
- ٤- **الاقتصاد المعرفي (الاقتصاد الرقمي)** : الاقتصاد الرقمي هو التسمية المستخدمة للإشارة إلى الاقتصاد القائم على الانترنت أو اقتصاد الويب ، و هو الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقميات أو المعلومات الرقمية ، الزبائن الرقميين ، أو الشبكات الرقمية ، التكنولوجيا الرقمية ، و المنتجات الرقمية^(١٠) .
وانتقال الجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق المبني على المبادرة الخاصة^(١١) .
كما يقصد بالاقتصاد الرقمي التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات، و تكنولوجيا الاتصالات من جهة و الاقتصاد القومي و القطاعي و الدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية و الفورية^(١٢) .
- ٥- **نظام المحاضن**: تعد تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال متأخرة نوعا ما مقارنة بالدول العربية، حيث لم يتم صدور أي قانون أو مرسوم ينظم نشاط الحاضنات إلى غاية سنة ٢٠٠٣، باستثناء القانون رقم ١٨/٠١ المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في سنة ٢٠٠١ .
و تعد وزارة الحاضنات وزارة منتدبة استحدثت مؤخرا في حكومة الرئيس الحالي عبد المجيد تبون الذي أنتخب يوم ١٢ ديسمبر ٢٠١٩ ، و هي وزارة منتدبة تتعلق بحاضنات الأعمال التي أصبحت تعرف انتشارا واسعا في كل دول العالم^(١٣) .
و يقصد بحاضنات الأعمال تنظيم يحتضن الشركات الجديدة من خلال توفير إطار قانوني و اقتصادي مرن لتطورها ، هذه الوزارة قد تم استحداثها ضمن عدة وزارات ترتبط بالاقتصاد الجديد المبني على الشركات الناشئة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي يرتبط جزء كبير منها بالجامعات و بالمقاولاتية في أوسط الشباب^(١٤) .

ثانيا: غياب الإطار التشريعي للاقتصاد الرقمي المعرفي :

إن الحكومة الجزائرية قد تأخرت كثيرا في وضع وزارة الاقتصاد الرقمي و عصرنة الأنظمة المالية ، على اعتبار انتقال جميع دول العالم إلى الاقتصاد الرقمي ، و ظلت الجزائر تستعمل القلم و الورقة في معاملاتها المالية ، رغم توافر المجهودات للدخول في الاقتصاد الرقمي ، فاستحدثتها لوزارة منتدبة مكلفة بالاقتصاد الرقمي التي تستعمل على عصرنة الأنظمة المالية أصبحت تشكل عائقا للاقتصاد الوطني و لا تتماشى مع متطلبات العصر هذا من جهة ، و من جهة ثانية فما يميز تجربة الجزائر في خوض مشروع الحكومة الالكترونية هو غياب النصوص القانونية التي تحكم هذا المشروع بكل متطلباته و تحدياته .^(١٥)

فمن الناحية القانونية والتشريعية كان تدخل المشرع الجزائري يعوزه الإلمام بمتطلبات الاقتصاد المعرفي، فقد اكتفى في مرحلة أولى بتعديل فروع القانون المختلفة، أين أظهر نيته في تبني بعض آليات التجارة الالكترونية التي تعد غير كافية.

من خلال التمعن في الأطر القانونية للتعامل مع الاقتصاد المعرفي أو الاقتصاد الرقمي في الجزائر : نلاحظ أن الجزائر بعيدة حتى على الدول العربية في مجال إدماج تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في الاقتصاد من خلال خلق بنية معلوماتية تسمح بتأهيل الاقتصاد الجزائري للنمو السريع و المتوازن مع متطلبات العالم الحديث.

حيث شهدت الجزائر عدة أزمات اقتصادية بعد الاستقلال إلى غاية التسعينات ، بدءا بانفجار أزمة الديون سنة ١٩٨٢ ، و انخفاض سعر البترول سنة ١٩٨٦ ، و اعتبار قطاع المحروقات المورد الوحيد لتمويل التنمية رغم تنوع الثروات لقد أصبحت قواعد القانون الاقتصادي الجزائري تتمتع بنوع من المرونة في تطبيقها عكس ما كانت عليه سابقا ، خاصة بعد التعديل الدستوري لسنة ٢٠١٦ ، حيث نصت المادة ٣٧ منه "حرية التجارة و الصناعة مضمونة و تمارس في إطار القانون" ، و كذا تنص المادة ٤٣ التي جاء "حرية الاستثمار و التجارة معترف فيها" ^(١٦)

و بذلك فالمشرع الجزائري قد أقر مبدءا تحرر النشاطات الاقتصادية من القيود التي كانت مفروضة عليها و ذلك بنية انتهاج سياسة اقتصادية جديدة تتماشى مع التطور الهائل الذي يشهده مجتمع المعلومات و هذا يعد مؤشرا هاما و ممهدا للدخول في مجال الاقتصاد الرقمي الذي يعد من مقوماته الأساسية تحرير التجارة و تبني الأساليب التكنولوجية في ممارستها

إن الجزائر باعتبارها دولة مستهلكة لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، و هذا يشير حتما إلى إدماجها لها ، سيكون بفارق زمني عن ظهورها ، بمعنى وجود فجوة زمنية في استخدام التكنولوجيا في حد ذاتها ، و عليه فيمواكبة عصر المعلومات يفرض على الجزائر امتلاك محيط قاعدي ملائم و تحكما أفضلا في التكنولوجيات و تطبيقاتها المختلفة في بيئة آمنة^(١٧) حيث يعتبر الاقتصاد الرقمي (الاقتصاد المعرفي) ، البديل الطبيعي عن الاقتصاد التقليدي ، فهو ممارسة الأنشطة الاقتصادية في المجال الالكتروني باستخدام تقنيات و وسائل الاتصالات و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال ، من خلال إيجاد روابط فعالة ما بين أطراف النشاط الاقتصادي بهدف تحسين نوعية الحياة بكافة مجالاتها و أنشطتها^(١٨).

لقد بدأت الجزائر في انتهاج إستراتيجية من شأنها تجسيد مجتمع معلوماتي و اقتصاد رقمي^(١٩)،

و انطلاقا ما يسمى المعاملات التجارية الالكترونية ، إلا أننا نلاحظ انعدام نصوص قانونية خاصة منظمة لها بكل أشكالها ، لأن تدخل المشرع الجزائري التعديلية جاءت ضعيفة و متأخرة يعوزها التنظيم المحكم المسير لمتطلبات الاقتصاد الرقمي .

و مع تزايد حجم النشاطات الاقتصادية ، و ظهور الحاسوب و الانترنت و ثورة المعلوماتية أصبحت عماد الاقتصاد في عصرنا الراهن.^(١٩)

١- بدايات التوجه للرقمنة في الجزائر:

يمثل توجه الجزائر نحو تطبيق تكنولوجيا المعلومات و الاتصال مدخلا أساسيا نحو تبني سياسة الاقتصاد الرقمي، حيث عملت الجزائر على الاستفادة من خدمات شبكات الانترنت و مختلف التقنيات المرتبطة من خلال ارتباطها بشبكة الانترنت في مارس ١٩٩٤ عن طريق مركز البحث العلمي و التقني الذي تم إنشاؤه من طرف وزارة التعليم العالي و البحث العلمي في مارس ١٩٨٦^(٢٠).

لقد جاء الربط بين الجزائر وإيطاليا من خلال مشروع تعاون مع منظمة اليونسكو لإقامة شبكة معلوماتية في إفريقيا، وتمثل الجزائر النقطة المحورية للشبكة في شمال إفريقيا.

وقد جاء البوادر الأولى من خلال:

المرسوم التنفيذي رقم ٢٥٧-٩٨ المؤرخ في ٢٥ أوت ١٩٩٨، والمعدل بالمرسوم التنفيذي آخر تحت رقم ٣٠٧-٢٠٠٠ بتاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠٠٠ والذي يحدد المعايير والشروط المتعلقة بكيفيات وضع الانترنت والاستفادة من خدماتها^(٢١).

حيث حاولت الجزائر في هذا الصدد الاستفادة من شبكة الانترنت في المجال الاقتصادي واعتماد مؤشرات البيئة الرقمية^(٢٢).

٢- توجه الجزائر إلى الاقتصاد الرقمي قانونيا :

لقد بدأت الجزائر في انتهاز إستراتيجية من شأنها تجسيد مجتمع معلوماتي و اقتصاد رقمي ، حيث قامت وزارة البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال سنة ٢٠٠٨ ، بوضع إستراتيجية ذات أهداف نوعية محددة لتشكيل اقتصاد بديل للموارد النفطية و المتمثلة في الجزائر الالكترونية و التي ضمت ١٣ محورا أساسيا ، تسعى من خلاله لتكوين حكومة الكترونية ، مواطن الكتروني ، شركات الكترونية .

لقد تبنى المشرع الجزائري العديد من التشريعات في مجال الاقتصاد الرقمي ، حيث يقوم هذا النوع من الاقتصاد على تصميم مواقع على شبكة الانترنت للتعريف بنشاطها و خططها و أسواقها و أهدافها لتحقيق الاتصال الفوري بالأسواق العالمية نذكر منها :

القانون رقم ١٠-٠٥ المؤرخ في ٢٠ يونيو ٢٠٠٥ ، المتضمن القانون المدني المعدل و المتمم ، أين اعترف بالكتابة و التوقيع الالكترونيين .

المرسوم التنفيذي رقم ١٦٢-٠٧ المؤرخ في ماي ٢٠٠٧ ، و المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية ، كما تبنى المشرع التصديق الالكتروني.

القانون رقم ٠٤-٠٩ المؤرخ في ٠٥ أوت ٢٠٠٩ ، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و مكافحتها.

كما أقر المشرع في مرحلة سابقة بالوسائل الالكترونية و الاعتراف بحجيتها القانونية في الإثبات أمام القضاء^(٢٣).

القانون رقم ٠٣-١٥ المؤرخ في ٠١ فيفري ٢٠١٥ ، المتعلق بعصنة العدالة.

القانون رقم ١٥-٠٤ المؤرخ في ٠١ فيفري ٢٠١٥ ، المتعلق بتحديد القواعد العامة للتوقيع و التصديق الإلكترونيين . فرغم انعدام نصوص قانونية خاصة لها بكل أشكالها ، إلا أنها تشهد من الناحية التطبيقية تطورا متسارعا مما يستدعي ضرورة العمل على تقنياتها .

القانون رقم ١٦-٠٩ المؤرخ في ٠٣ أوت ٢٠١٦ ، المتعلق بترقية الاستثمار المعدل و المتمم^(٢٤) .

القانون رقم ٠٥-٠٤ المؤرخ في ١٣ أكتوبر ٢٠٠٥ يتضمن الإشارة لنظامي (suift, acti)^(٢٥)

نظام البنك المركزي رقم ٠٥-٠٦ المؤرخ في ١٥ ديسمبر ٢٠٠٥ المستحدث لنظام المقايضة الإلكترونية^(٢٦) .

صدور القانون رقم ٠٥-٠٦ المؤرخ في ٢٣ أوت ٢٠٠٥ ، المتعلق بمكافحة التهريب ، المعدل و المتمم^(٢٧) .

النظام رقم ١٢-٠٣ المؤرخ في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٢ و المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتها^(٢٨) .

القانون رقم ٠٤-١٥ المؤرخ في ١٠ نوفمبر ٢٠٠٤ المعدل و المتمم لقانون العقوبات .

فرغم توفر الجزائر على إمكانيات مادية و بشرية كبيرة جدا ، إلا أن الدولة الجزائرية لم تعط أي اهتمام و لم تستغلها بشكل مناسب تجعلها تتخطى المشاكل التي تقف دون تحقيق المعرفة في دولة الجزائر.

خاتمة:

إن انتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه أي الاقتصاد الريعي المبني أصلا على الطاقات الاقتصادية التقليدية إلى اقتصاد السوق و الانفتاح الاقتصادي و التوجه إلى البدائل الاقتصادية و هذا من خلال نظم المقاولاتية و إرساء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا نظام الحاضنات الذي أفردت له الجزائر وزارة خاصة به في آخر تعديل وزارتي ، و التوجه أكثر نحو الأسواق العالمية من خلال الاقتصاد الرقمي المعرفي المبني أصلا على بيئة معلوماتية تربط بين المؤسسة الرقمية و النظام الرقمي و كذا السوق الرقمية.

نخلص إلى ما يلي:

- ١- إن الجزائر لا تزال بعيدة حتى على الدول العربية في مجال إدماج التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال في الاقتصاد.
- ٢- إن التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال في الجزائر هي حبيسة قطاعات قليلة و أشخاص محددين، و هذا غير كاف لاقتصاد معرفي فعال و يكرس الفشل في الاعتماد على وسائل التكنولوجيا الحديثة لتدارك التخلف الاقتصادي.

قائمة الهوامش:

- ١- نجوى بوزيد www.app.court.dz ، ص ٢٨٧
- 2- Tebani Amel , privatisation des entreprises publiques économiques en Algérie , belkeies éditions , Alger , 2011 , pp , 139-140.
- ٣- الأمر رقم ٧٥-٥٨ المؤرخ في ٢٦ سبتمبر ١٩٧٥ يتضمن القانون المدني المعدل و المتمم ، جريدة رسمية ، عدد ٧٨ الصادرة في ٣٠ سبتمبر ١٩٧٥ .

- 4- Julien Pierre – André , “ trente ans de théorie en PME : de l’approche économique à la complexité , cetein ; revue internat nationale P.M.E : économique et gestion de la petite et moyenne entreprise val 21 n° 2 , p 23.
- ٥- رحال علي ، بعيط آمال ، واقع المقاولاتية في الجزائر ، دراسة تحليلية ، مجلة الاقتصاد الصناعي ، العدد ١١ ، ديسمبر ٢٠١٦ ، ص ١٦٧ .
- ٦- محمد مسعي ، سياسات الإنعاش الاقتصادي في الجزائر ، و أثرها على النمو ، مجلة الباحث ، العدد ١٠ ، ٢٠١٢ ، ص ٠٣ .
- ٧- رحال علي ، بعيط آمال ، مقال سابق ، ص ١٧١ .
- ٨- طباع نجا ، مطبوعة في مقياس قانون الشركات ، قدمت لطلبة السنة الثالثة ، تخصص قانون خاص ، جامعة عبد الرحمن ميرة ، بجاية ، ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ ، ص ٦١ .
- ٩- بن زاوي محمد الشريف ، الشركات العائلية و تكاليف آليات الحوكمة ، دراسة مبنية على التحليل التمييزي لعينة من الشركات الجزائرية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، المجلد ٢ ، العدد ١ (جوان ٢٠١٨) ، ص ٥٢ .
- ١٠- سحقي نعيمة ، الاقتصاد الرقمي في الجزائر ، القرض و التحديات ، دراسة حالة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، جامعة أكلي محند أولحاج ، البويرة ، مذكرة ماستير ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ، ص ٣٥ .
- ١١- نجوى بوزيد ، الظاهرة المقاولاتية ، بين التناول النظري و خصوصية التجربة الجزائرية ، مجلة الحقيقة ، العدد ٣١ .
- ١٢- مخفي أمين ، صاولي مراد ، العيد فراحتية ، التحول الرقمي المبني على إقتصاد المعرفة رهان تحسين قدرات الأداء ، واقع المؤسسات الاقتصادية ، مقال منشور على الرابط : http://www.dispace.univ_msila.dz
- ١٣- رحال علي ، بعيط آمال ، 2016 ، ص 181
- ١٤- موقع جديدة البلاد : www.m-elbilad.net .
- ١٥- حزام فتيحة ، الآليات القانونية لتفعيل الاقتصاد الرقمي ، الجزائر ، مجلة البلاد دراسات قانونية و سياسية ، تصدر عن جامعة بومرداس ، كلية الحقوق ، ٢٠١٨ ، ص ٣٦ .
- ١٦- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ظن ٠٦ مارس ٢٠١٦ ، ج ر عدد ٤٦ الصادرة في ٠٣ أوت ٢٠١٦ .
- ١٧- دليلة العوني ، اشكالية مواكبة الجزائر لمجتمع المعلومات من الفجوة الرقمية إلى الجريمة المعلوماتية ، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية و الاتصالية على الموقع : <http://www.asjp.cerist.dz> .
- ١٨- جمال حود موسية ، الاقتصاد الرقمي و متطلبات استجابة البنوك إلى التحديات الجديدة ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، عدد ١٠ ، ٢٠١٠ ، ص ٧٧-٩٩ .
- ١٩- الصالحين محمد العيش (٢٠١٣) الجوانب القانونية لاستخدام المعلوماتية في المعاملات التجارية ، مجلة الحقوق ، العدد ٢ ، جامعة الكويت .
- ٢٠- ابراهيم بخني ، الانترنت في الجزائر ، مجلة الباحث ، عدد ٠١ ، جامعة ورقلة ، ٢٠٠٢ ، ص ٣١ .
- ٢١- حفيفة بومائلة ، ٢٠٠٣ ، علاقة الانترنت كتكنولوجيا حديثة للاتصال و المعلومات بالتنمية في دول العالم الثالث ، الجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة باتنة ، الجزائر .

- ٢٢- مومنين فاطمة الزهراء ، ٢٠١٩ ، الخدمة العمومية الالكترونية في الجزائر ، ٢٠١٣ ٢٠١٨ ، مذكرة ماستير ، جامعة أحمد دراية ، أدرار ، الجزائر.
- ٢٣- مناصرة يوسف ، ٢٠١٨ ، الدليل الالكتروني في القانون الجزائري ، دار الخلدونية ، الجزائر.
- ٢٤- ج ر ، عدد ٠٣ أوت ٢٠١٦ .
- ٢٥- ج ر عدد ٢ سنة ٢٠٠٦
- ٢٦- ج ر ، عدد ٢٦ لسنة ٢٠٠٦
- ٢٧- ج ر ، عدد ٥٩ سنة ٢٠٠٥
- ٢٨- ج ر ، عدد ١٢ مؤرخة في ٢٧ فيفري ٢٠١٣